الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الثامنة عشرة
المعقودة يوم الخميس
٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
DEC 4 1981
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

الرئيس : السيد بروتو دينينغرات (اندونيسيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

تنظيم الأعمال

البلاغات الصحفية

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (تابع)
المناقشة العامة (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.5/36/SR.18
2 December 1981
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

81-57321

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

تنظيم الأعمال

البلاغات الصحفية

١ - السيد وارنير (قسم الصحافة في ادارة شؤون الاعلام) : قال ردا على الاسئلة التي طرحت بشأن البلاغات الصحفية في الجلسة ١٥ للجنة انه فيما يتعلق بعدد نسخ هذه الوثائق والوسائل المستخدمة لنشرها يلاحظ انها محدودة لأن الادارة لا تتوفر لها دائما امكانات القيام فورا باصدار العدد الكافي من النسخ لتلبية احتياجات غير ممثلي الصحافة . وان البيانات الموسلة الى الوفود تصلها متأخرة لأنها توزع عن طريق شبكة توزيع الوثائق العادية حيث تعطى الأولوية للوثائق الرسمية .

٢ - اما فيما يتعلق بنوعية البلاغات ، أشار السيد وارنير الى أن هذه البلاغات تحرر بسرعة كبيرة أثناء الجلسات نفسها . وان المحررين لا يوفقون دائما ، نظرا لضيق الوقت ، في عرض مختلف ملاحظات الوفود بدقة كاملة وان كانوا يحرصون على عرضها بنزاهة .

٣ - أما فيما يتعلق باختصار هذه البلاغات قال السيد وارنير انه يجب الاشارة الى أن الهدف الأساسي من هذه البلاغات ، وهي ليست محاضر موجزة ، هو ابلاغ ممثلي الصحافة بالمقررات التي تتخذها اللجان وبالاتجاهات الرئيسية التي تكشف عنها المناقشات . وأضاف ان اللجنة الخامسة تنظر في مسائل تقنية جدا وانه يكاد يكون من المستحيل ماديا تلخيصها في بلاغ مختصر .

٤ - وفيما يتعلق أخيرا باللغات المستعملة لنشر هذه البلاغات قال السيد وارنير انه ليس هناك في ادارة شؤون الاعلام سوى ثمانية موظفين باللغة الفرنسية بما في ذلك رئيس القسم ولذلك فانه من المستحيل تماما ارسال المحررين الفرنسيين يوميا الى اللجان الست والى الجلسة العامة للجمعية العامة والى الهيئات التي تجتمع أثناء الدورة . وأشار السيد وارنير في هذا الصدد الى أن قسم الصحافة الفرنسي يقدم تقارير عن مقررات الهيئات التي لا تحرر بشأنها بلاغات صحفية باللغة الفرنسية ومنها بوجه خاص اللجنتان الخامسة والسادسة وذلك في " مجلة الاسبوع " .

٥ - السيد بانك (يوغوسلافيا) : أشار الى خطأ تسرب في البلاغ الصحفي الذي لخص البيان الذي أدلى به في الجلسة ١٥ للجنة وقال انه قال في بيانه ان الوفود لن تعارض اعتماد عدم نمو الميزانية وليس كما ورد في البلاغ الصحفي انه هو لن يعارض ذلك وهذا أمر يختلف كل الاختلاف . وأضاف ان قسم الصحافة لا يجهل ان هذه المسألة دقيقة جدا وان البلاغات الصحفية تطلع عليها الوفود الرسمية . وقال ممثل يوغوسلافيا انه يود ان يعرف ما هي الطرق المتاحة للوفود لكي تراجع في مثل هذه الأخطاء وان يعرف بوجه خاص ما اذا كانت هناك امكانية لنشر بلاغ جديد يلغي الأول .

٦ - السيد ماروتو (اسبانيا) : لاحظ ان هناك في معظم الأحيان عدم توازن واضح جدا بين طول البيانات التي يدلى بها ومحتواها وبين البلاغات الصحفية المطابقة لها . وضرب مثلا بالبيانين اللذين أدلى بهما وفده بشأن مسألة قسمة الحصص ومسألة الميزانية اللذين اختصرتهما البلاغات الصحفية بشكل لا يتناسب مع غيرهما من البيانات كما تدل على ذلك التسجيلات الصوتية .

٧ - السيد وارنير (قسم الصحافة في ادارة شؤون الاعلام) : قال رد ا على ممثل يوغوسلافيا ان الأمر يتعلق في الحالة التي أشار اليها باضافة نقطة الى الملخص أكثر مما يتعلق بعدم الدقة لأن نص بيانه كان متاحا لدى قسم الصحافة . وأضاف ان اختيار النقط التي يتعين نشرها في البلاغات الصحفية كانت دائما مشكلة لأن الوفود لا ترضى في معظم الأحيان عن الاختيار . وأشار من ناحية أخرى الى ان أعمال قسم الصحافة تجرى بسرعة لا تتيح الاستماع الى التسجيلات الصوتية . وقال اخيرا ان قسم الصحافة يجد نفسه في وضع حرج حيث يتعين عليه في آن واحد ان يرضي المراسلين الذين يريدون بلاغات وجيزة والوفود التي تود ان تكون هذه البلاغات أطول . ومن واجب ادارة شؤون الاعلام ان تعتبر ان البلاغات هي قبل كل شيء بلاغات موجهة للصحافة .

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (تابع)
(A/36/6، المجلدان الاول والثاني، A/36/7، A/36/38)

المناقشة العامة : (تابع)

٨ - السيد هيكي (استراليا) : يرى ان القيام بمراقبة شديدة على الميزانية تهدف الى زيادة فعالية المنظمة عن طريق اعادة توزيع الموارد لفائدة البرامج التي لها درجة عليا من الأولوية والى الحد من النمو البيروقراطي سيفيد جميع الدول الأعضاء .

٩ - وفي معرض تحليل مفهوم الموثوقية المالية التي أشار اليها الأمين العام قال السيد هيكي أنها تعني بالنسبة لاستراليا انه ينبغي للأمم المتحدة التي تعتمد من حيث تمويلها على حسن ارادة الجمهور وحكومات الدول الأعضاء ان تقدم حسابات لهذا الجمهور وتلك الحكومات وينبغي لها لكي تحصل على السند المالي الذى هي في حاجة اليه أن تتمتع بالثقة فيها على صعيد الميزانية والادارة .

١٠ - وأضاف ان هذه الحاجة الى الثقة فيها ترتبط باحدى المسائل الأساسية لعهدنا وهي الحوار بين الشمال والجنوب . وأضاف ان الحكومة الاسترالية تلتزم بالقيام بجميع ما في وسعها لتشجيع هذا الحوار كما أكدت ذلك في مؤتمر رؤساء حكومات الكمنولث الذى انعقد مؤخرا في استراليا . وقال ان الدور المحرك الذى تقوم به المنظمة في تقدم الحوار بين الشمال والجنوب وفي المفاوضات الشاملة لا يتأثر بالصورة التي يرى الجمهور من خلالها المنظمة . ان الكثير من البلدان التي لا تزال متعلقة بمقاصد المنظمة قد فقدت ثقتها في قدرة المنظمة على القيام بمهمتها الأساسية على نحو فعال .

(السيد هيكي، استراليا)

ويستحسن عكس هذا الاتجاه بالعمل على ان تصبح المنظمة أكثر فعالية ومسؤولة أكثر من الناحية المالية وبالاعتراف بوجه خاص بأنه يجب على البلدان الصناعية ان تتحمل جزءا أكبر من العبء المالي لتصحيح عدم التوازن الأساسي بين الشمال والجنوب .

١١ - وتطرق السيد هيكي لظاهرة البيروقراطية فقال انه من الممكن القضاء عليها كما تدل على ذلك التجربة الاسترالية . وذكر انه وضعت فعلا في بلده سلسلة من التوصيات ستساعد على تخفيض الميزانية لفترة السنتين ١٩٨١ - ١٩٨٢ بنسبة ٣ في المائة من حيث الأرقام الحقيقية وتخفيض ملاك الموظفين الاتحاديين بنسبة ٢ في المائة خلال سنتين . وعلى عكس ما يتوقع فان هذا التخفيض لن يؤثر في تنفيذ الأنشطة بل على العكس سيزيد من الفعالية لأن الأولوية ستعطى بالضرورة الى الحاجات العاجلة في حين ستوضع الأنشطة الحدية الى جانب . وفعلا يجب كما اشارت الى ذلك اللجنة الاستشارية في تقريرها الامتناع من وضع رابطة تلقائية بين زيادة مبالغ المشاريع وضرورة انشاء وظائف اضافية . وأوضح ان تدابير التقشف التي اتخذت في استراليا قد ساعدت على تخصيص موارد أكبر لبرنامج المساعدة للتنمية وزيادة المساهمات للمؤسسات المتعددة الأطراف . وعلى أساس هذه التجربة يرى وفد استراليا ان الميزانية البرنامجية التي يقترحها الأمين العام لا تعكس التشاؤم وانما تعكس على عكس ذلك عناية أكثر واقعية بالادارة المالية .

١٢ - وأردف قائلا ان الوفد الاسترالي يرى ان مفهوم عدم نمو الميزانية لا يعتبر في حد ذاته مبدأ مقدسا ولكنه يفرض نوعا من الانضباط المفيد جدا للادارة المالية . ثم هو من ناحية أخرى ، ينطوي على اثر سيكلوجي أكيد وخاصة بالنسبة للحد من البيروقراطية . اما فيما يتعلق بالتقديرات المعروضة على اللجنة التي لا تعكس أى نمو حقيقي فلابد من ابداء بعض الملاحظات التي يمكن للأمين العام أن يستخلص منها بعض العبر في تقديراته المنقحة . فيما يتعلق بالتضخم قبل كل شيء يرى الوفد الاسترالي ان المبالغ المتوقعة لمواجهة هذا التضخم يجب حصرها في حدود دقيقة جدا . وفيما يتعلق بعد ذلك بتقلبات الصرف يبدو ان التقديرات لا تأخذ بعين الاعتبار كما ينبغي الآثار الايجابية لتلك التقلبات وخاصة فيما يتعلق بدولار الولايات المتحدة .

١٣ - وفيما يتعلق من ناحية أخرى بتوقع زيادات لتعديل الميزانية ذلك المبدأ الذى يقول بوجوب " تضخيم " تقديرات الميزانية لكي تأخذ في الحسبان الآثار المالية للتدابير المتخذة أثناء الدورة يأمل الوفد الاسترالي ان يقاوم الأمين العام الذى التزم بحصر النفقات ، الضغوط التي تهدف الى عكس ذلك . وينبغي للدول الأعضاء من جهتها ان تحرص على ان يأخذ ممثلوها في اللجان الأخرى وعلى مستوى المؤسسات في الحسبان الآثار المالية لما يقترحونه من مبادرات وهذا له علاقة وثيقة بمسألة تحديد الأولويات .

١٤ - وفيما يتعلق بمقارنة النفقات يرى السيد هيكي ان مقارنة مبلغ النفقات الفعلية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ مع تقديرات فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ليست أساسا سليما لحساب معدل النمو الحقيقي بما انه لا يمكن المقارنة بين الأرقام الا اذا كانت تلك الأرقام صالحة للمقارنة .

(السيد هيكي، استراليا)

١٥ - وتطرق ممثل استراليا الى موضوع الموظفين فأعرب عن أسفه لزيادة نفقات هؤلاء المترتبة خاصة على تحويل عقود مؤقتة الى عقود دائمة وتوظيف بعض الاستشاريين واعادة تصنيف بعض الوظائف. وقال ان وفد بلاده يعارض اعادة تصنيف الوظائف عن طريق الترقية ويرى انه يجب الحد من عدد موظفي الأمانة العامة واستخدام الموظفين الموجودين لمواجهة الحالات الطارئة.

١٦ - وأضاف ان تحديد الأولويات سيساعد على اعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الثانوية والأنشطة ذات الأولوية ويساعد الى جانب ذلك على توفير الموظفين للمهام الأكثر استعجالا وذلك باعادة توزيعهم. ويجب لتحقيق ذلك التغلب على العقبات والعمل على جعل موظفي الفئة الفنية يلتزمون جانب المرونة.

١٧ - وقال انه نظرا للاعتبارات التي ذكرها يؤيد الوفد الاسترالي كل التأييد النتائج التي توصلت اليها اللجنة الاستشارية التي أوصت بعدد من التخفيضات في تقديرات النفقات. ومع ذلك يرى الوفد الاسترالي ان التقشف ليس هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق التوازن في الميزانية وانه يمكن من ناحية أخرى العمل على تحسين قدرة المنظمة على انتاج ايرادات وفي هذا الصدد ينبغي للأمين العام أن يفكر في انشاء لجنة متطوعة تتكون من ممثلين على مستوى عال من الدول الأعضاء تجتمع دوريا بمحضره لمحاولة ايجاد الوسائل التي يمكن بها تطوير الأنشطة التي يمكن أن تحقق بعض الايرادات.

١٨ - ولاحظ ممثل استراليا في ختام كلمته انه من الممكن العمل على تحسين الشروح التي ترافق جداول الاحصاءات في وثائق الميزانية وذلك بتبسيطها وتوضيحها.

١٩ - السيد شارما (نيبال): قال انه يفهم الأسباب التي حدت بالأمين العام الى اقتراح ميزانية برنامجية لا تحتوى على أى نمو حقيقي ذلك انه في الظروف الاقتصادية والمالية الحالية هناك الكثير من الدول الأعضاء التي لا يسعها ان تزيد من مساهمتها في ميزانية المنظمة وينبغي بعد ما شاهدت الميزانية سنوات عديدة من النمو المتصل التفكير في اعادة توزيع موارد المنظمة على أساس تحقيق المزيد من الفائدة والفعالية. وينبغي اذن للمنظمة ان تعمل على الغاء البرامج التي فات أوانها ذات الفائدة الحدية أو عديمة الجدوى بدون الحيلولة دون تحقيق البرامج في الميادين الاقتصادية والاجتماعية. ويرحب وفد نيبال بالتأكيدات التي قدمها الأمين العام في هذا الصدد.

٢٠ - ان دور الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها في القطاع الاقتصادى قد اتسع مع اتساع تدهور الحالة الدولية، وأصبح حل المشاكل الاقتصادية يتطلب نظرة اجمالية متسقة، يعتبر الحوار بين الشمال والجنوب الذى يهدف الى سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء بفضل اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي أحد عناصر هذه النظرة. بيد انه يتضح اليوم ان البلدان المتبرعة تميل أكثر فأكثر الى منح مساعدات ثنائية انتقائية بدلا من ان تعرض هذه المساعدة عن طريق المنظمات المتعددة الأطراف. والوفد النيبالي مقتنع بأن الهدف المشترك وهو اقامة علاقات اقتصادية دولية أكثر عدلا وأكثر انصافا لا يمكن بلوغه الا اذا أفسح المجال لمنظومة الأمم المتحدة للقيام بدورها على نحو فعال.

(السيد شارما، نيبال)

٢١ - وأردف قائلا انه يبدو من المستحيل القيام في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بأى عمل اذا لم تكن الموارد اللازمة متوافرة . ومن المعروف ان البلدان النامية تواجه صعوبات كثيرة في تنفيذ برامجها الاجتماعية الاقتصادية وأنها تعتمد على مساعدة تتاح لها على الصعيد العالمي والاقليمي ودون الاقليمي للحصول على نتائج محسوسة . وقد تجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان الاستراتيجية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين تنص على تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة . فمن غير الممكن الرجوع عن هذا الموقف . ومن ناحية أخرى ، فقد اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان الأقل نموا الذى عقد في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ في باريس برنامج عمل جديد حافل لسنوات الثمانينات وهذه ربما هي المرة الأولى التي يظهر فيها المجتمع الدولي استعداده لمعالجة الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلدان الأقل نموا . ويأمل وفد نيبال ألا تؤدى السياسة الجديدة للمنظمة في مجال الميزانية الى ما يعرّض تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاعلان النهائي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان الأقل نموا الى الخطر . ومما يبعث على الاطمئنان في هذا الصدد أن الأمين العام قد أكد مرارا عدم المساس ببرامج الدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية .

٢٢ - وختم ممثل نيبال قائلا ان ابداء بعض الدول الأعضاء في دفع اشتراكها يمنع المنظمة من القيام على نحو فعال بمهمتها في الميدان الأساسي المتمثل في حفظ السلم والأمن وكذلك في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الذى يتطالب جهود المنظمة أكثر مما يتطالبه في غيره .

٢٣ - وقال ان نيبال وهو بلد نام من بين البلدان الأقل نموا يحرص على لفت انتباه اللجنة الى قرار الجمعية العامة ٣٥ / ٨ المتعلق بدور المواطنين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية . ان هذا القرار يطالب بوجه خاص من البلدان المتقدمة أن تساعد على نحو فعال البلدان النامية بزيادة كفاءتها الوطنية ووسائل تدريب المواطنين المؤهلين : ماذا كان مصير هذا القرار ؟ ان عدد المواطنين من أبناء البلدان النامية الذين يحتلون وظائف من درجة عالية في الأمانة العامة لا يزال غير كاف شأنه في ذلك شأن نسبة النساء في وظائف المسؤولية . وأشار السيد شارما الى الاعلان والتوصيات التي اعتمدت في المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة الذى انعقد في مكسيكو عام ١٩٧٥ وأعرب عن أسفه لكون الميزانية المقترحة لا تأخذ بالمزيد من عين الاعتبار هذه المسألة الأخيرة .

٢٤ - وختاما أكد السيد شارما من جديد ثقة بلده في منظومة الأمم المتحدة وأشار الى البيان الذى أدلى به جلالة الملك بيرندرا باسم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان الأقل نموا الذى أكد فيه مدى الحاجة الى القيام بمساعدة البلدان الأقل نموا من جانب المجتمع الدولي في مجموعه وأيد برنامج العمل الجديد الحافل بالنسبة لسنوات الثمانينات .

٢٥ - السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : يرى أن عدم اعتماد أية زيادة في الميزانية أمرا لا يمكن قبوله لأنه يلقي على بلدان العالم الثالث مسؤولية عواقب صعوبات النظام الاقتصادي الغربي . كما أنه سيؤدي الى التقليل من البرامج الحالية ولا سيما في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي هي المجال الذي تستفيد منه دول بلدان العالم الثالث . ان تخفيض هذه البرامج التي تشكل فقط ٢٠ في المائة من الميزانية سيساهم في توسيع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ويجعل من المستحيل اقامة نظام اقتصادي واجتماعي أكثر انصافا . ثم ان عدم ادخال أية زيادة على الميزانية سيمنع الجمعية العامة من اتخاذ أية خطوات ومن اعتماد أية مشاريع تفيد البلدان النامية .

٢٦ - وأردف قائلا ان اعادة تصنيف الوظائف يجب أن تتم على أساس المهارات والكفاءات وعلى ضوء اتساع مهام وأنشطة المنظمة . ومهما يكن من أمر يجب ألا يؤدي تصنيف الوظائف الى زيادة عدد ملاك الموظفين أو الى تحويل الوظائف المؤقتة الى وظائف ثابتة .

٢٧ - ويرى وفد سوريا أنه يجب زيادة الاعتمادات المخصصة للجنة المعنية بممارسة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ولمركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ولمجلس الأمم المتحدة لناميبيا حتى تتمكن هذه الهيئات من القيام بالمهام التي عهدت بها اليها الجمعية العامة .

٢٨ - وأضاف أن قرار الجمعية العامة ٣٥/٢٠٩ المتعلق بتحديد الأنشطة المنجزة أو التي فات أوانها أو ذات الفائدة الحادية أو عديمة الجدوى قرار يجب تطبيقه . وبالتالي ينبغي اعادة تخصيص الموارد المتوفرة عن تلك المشاريع في تنفيذ برامج أكثر أهمية وفائدة على أساس الدراسات التي تقوم بها الهيئات المعنية ومع اعتبار حاجات البلدان النامية . ومن ناحية أخرى يجب أن تواصل المنظمة تقديم خدماتها لعقد الاجتماعات الخاصة لبعض الدول الأعضاء .

٢٩ - وكما أشار الى ذلك رئيس الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة فان حجم الوثائق مفرط للغاية وأنه من غير الصعب الحد من هذه الوثائق بما أن عدد المستفيدين منها محدود في النهاية . وينبغي للمنظمة بوجه خاص أن تعمد الى نشر الوثائق الهامة في الوقت المناسب لكي تكون مفيدة حقا .

٣٠ - ومضى قائلا ان المجتمع الدولي قد أكد رغبته في اقامة نظام دولي جديد للاعلام . ومن ثم يتعين على المنظمة أن تعزز أنشطتها في ميدان الاعلام ويجدر تخصيص موارد جديدة لادارة شؤون الاعلام لكي يتسنى لها القيام بالمهام المتزايدة التي يعهد بها اليها والعمل على توعية الشعوب بالنظام الجديد للاعلام .

٣١ - السيد بنفورا (سيراليون) : لاحظ أن عرض الميزانية البرنامجية المقترحة على الدول الأعضاء يأتي في وقت تتفاقم فيه الحالة الاقتصادية الدولية وتعمد بعض الدول الأعضاء التي تدفع أعلى الاشتراكات في ميزانية المنظمة الى تخفيض مساعدتها المتعددة الأطراف لصالح المساعدة الثنائية .

(السيد بنفورا ، سيراليون)

وقال ان المفاوضات بشأن مختلف المشاكل التي تطرحها العلاقات بين الشمال والجنوب لم تسفر حتى الآن على أية نتيجة محسوسة . وان البلدان النامية التي تعاني أكثر من غيرها من هذه الحالة لا يمكنها الا أن تشعر بخيبة الأمل من جراء موقف البلدان المتقدمة التي ترفض ، بحجة حماية مصالحها الوطنية ، الاستجابة لحاجات البلدان النامية في مجال التنمية . ولهذا يدرك وفد سيراليون تمام الادراك لماذا يقترح الأمين العام ميزانية برنامجية لا تتوقع أية زيادة من حيث النفقات بحجة الحفاظ على الاستقرار المالي للمنظمة . ومع ذلك لا يسع المرء الا أن يلاحظ استنادا الى جدول قسمة الحصص الحالي ان الدول الأعضاء التي تستطيع دفع أعلى الاشتراكات تستفيد من تخفيضات هامة من اشتراكاتها بينما تزيد اشتراكات البلدان النامية .

٣٢ - وأردف قائلا أن سيراليون التي تنتظر من المنظمة ومن الوكالات المتخصصة المساعدة الضرورية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعبها لا يمكنها أن توافق على استقرار الميزانية . وأضاف أن الكثير من الوفود أكدت على اقتناعها بأنه ليس هناك أي نص يأذن للأمين العام باقتراح ميزانية على أساس عدم أية زيادة وأن وجهة النظر هذه جديرة بالبحث بأكبر عناية في اللجنة الخامسة . وقال ان وفد سيراليون يخشى أن يصبح مثل المنظمة قدوة للوكالات المتخصصة ويخشى أن يؤدي الى تخفيضات هامة في البرامج التي ينتظر أن تنفذها منظومة الأمم المتحدة خلال فترة السنتين لفائدة التنمية وعملا بالتطبيق التدريجي للاستراتيجية الدولية للتنمية في الثمانينات .

٣٣ - ان الاستراتيجية الدولية للتنمية التي أيدتها جميع الدول الأعضاء في المنظمة تحدد مقاصد وأهدافا واضحة للتعجيل بتقدم البلدان النامية . وقد اتخذت التدابير التي تهدف الى تطبيقها بالاجماع في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لجمعية الأمم المتحدة بعد مفاوضات طويلة وشاقة . وكذلك تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية برامج العمل التي اعتمدت في مؤتمرات مختلفة للأمم المتحدة ويتطلب تطبيق ذلك بعض الجهد المالي . بيد أن بعض البلدان تحتج بأن الظروف الاقتصادية الحالية تتطلب التخفيض من البرامج التي تراها تلك البلدان غير ذات جدوى . وفي الواقع فان مبلغ الميزانية المقترحة وهو ١ ٥٣٦ مليون دولار يطابق الحد الأدنى مما تنفقه بعض البلدان الأعضاء لبناء جامعة واحدة حديثة في حين أن هذا المبلغ يمثل بالنسبة للبلدان النامية الفرصة الوحيدة لتصحيح اقتصادها . وعليه فان البلدان النامية لها الحق في أن تطالب بتحقيق الأهداف التي اتفق عليها المجتمع الدولي .

٣٤ - واستطرد قائلا أن معظم برامج المنظمة للتنمية تمول بواسطة الموارد الخارجة عن الميزانية وأنه من المؤسف أن البلدان المتقدمة لم ترمنذ اعتماد الاستراتيجية فائدة زيادة هذه الموارد . وان تخفيض المساعدة المتعددة الأطراف من جانب البلدان المتبرعة أرغم هيئات التنمية على تخفيض أنشطتها في هذا الميدان ويأمل وفد سيراليون أن تتاح لهذه الهيئات موارد متضاعفة للقيام بمهمتها .

٣٥ - وأردف قائلا ان الأمين العام بيـن في تصديره للميزانية البرنامجية المقترحة (A/36/6 ، المجلد الأول) ان الموارد المخصصة لأنشطة ذات أهمية أقل قد خفضت وقال ان وفد سيراليون يؤيد مبـدأ اعادة توزيع الموارد لفائدة البرامج ذات الأولوية ولكنه يأمـل أن يعرف ما هـي المقاييس التي طبقت لتحديد الأنشطة ذات الأهمية الأقل . هذا ويظل هذا الوفـد مقتنعا بأن تحديد درجة الأولويـة هو قرار سياسي تتخذه الدول الأعضاء . وان استخدام موارد المنظمة على أحسن وجه يفترض تخفيـض حجـم الوثائق وتنظيم أفضل للمؤتمرات . وأخيرا يؤيد وفد سيراليون توصية اللجنة الاستشارية بشـأن هذه النقاط . ويجـدر أيضا بحـث مسألة ملاك الموظفين .

٣٦ - السيد بوزربيـه (الجزائر) : قال انه يود أن يضع بحث اللجنة للميزانية البرنامجية المقترحـة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ في سياقه الحقيقي وذلك باستعراض بعض الحقائق التي غالبا ما يقلل من أهميتها أو تهمـل .

٣٧ - وأشار السيد بوزربيـه الى أن خدمة ديـون البلدان النامية سيبلغ في عام ١٩٨١ ما مقداره ١٠٠ بليـون دولار أي ما يعادل ٨٠ ميزانية لفترة سنتين . وتستفيد البلدان الصناعية مقابل ذلـك من تدفقات تمثل ٧ أضعاف استثماراتها في البلدان النامية ، ويضر الارتفاع الكبير أيضا في معـدلات الفائدة باقتصادات هذه البلدان الأخيرة التي تعاني أيضا من تقلبات معدلات صرف العملات الكبيرة ولعلنا لا نفيد كثيرا اذا أشرنا الى تدهور ظروف معيشة الملايين من البشر الذين سيتضاعف عددهم اذا لم يوضع حد عاجل لتدهور ادارة الاقتصاد العالمي .

٣٨ - وقال انه على الرغم من هذا الوضع المأساوي فان سباق التسلح لا يزال متواصلا بحجة حمايـة السلم وان ٥٠٠ بليـون دولار أنفقت في عام ١٩٨١ على التسلح . وان ما ينفق في يوم واحد علـى صناعة آلات الموت يكفي لتمويل المنظمة حتى نهاية العقد الحالـي .

٣٩ - ولاحـظ ممثل الجزائر أن بعض الوفود يطيب لها أن تقارن اشتراكات مختلف مجموعات البلدان بالتركيز على أهمية قسمة حصة الواحدة منها مقابل الأخرى التي تعتبر غير كافية وأن ذلك ماهو فـي الواقـع الا صدام بين مدرستين من مدارس التفكير الأولي وهي مدرسة الدول الأعضاء التي تدفع أهـم الاشتراكات ترى أن تحديد مستوى الحقيبة المالية للمنظمة له الأولويـة على الأنشطة التنفيذيـة . وترى الثانية التي تتكون من الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء أن التعاون الدولي هو المكمـل الضروري لجهود كل بلد . وأشار السيد بوزربيـه بصفة عابرة أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار التأخيـر في تنفيذ مشاريع التنمية لتصحيح انخفاض مبلغ ميزانية المنظمـة .

٤٠ - واحتـج السيد بوزربيه بصفته رئيسا لمجموعة السبعة والسبعين على اعتماد عدم زيادة الميزانية من جانب واحد بدون مشاورة مع البلدان النامية لأن ذلك يمثل فرض أمر واقع ويعتبر انكارا لكل تعاون دولي . وقال ان الأمين العام قد احتـج في تصديره للميزانية البرنامجية المقترحة (A/36/6 ، المجلد الأول) " بالمحافظة على الموثوقية المالية للمنظمة وتعزيزها في وقت يواجه فيه كثير من الدول الأعضاء

(السيد بوزربيه، الجزائر)

مصاعب اقتصادية ومالية خطيرة " ؛ وأضاف " ان السياسة الحالية للمنظمة يجب أن تأخذ في الاعتبار الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للحد من انفاقها العام " بيد أن الأزمة الظرفية تمس كما أشار ممثل الجزائر جميع البلدان وأن آثارها تلحق الغالبية الساحقة من البلدان النامية أكثر من غيرها لأنها تعاني بالاضافة الى ذلك من أزمة هيكلية متصلة وعميقة .

٤١ - ان مجموعة السبعة والسبعين لا تشاطر الأمين العام وجهة نظره كما أنها لا تقبل أن تعمد المنظمة الى تخفيض ميزانيتها تحت الضغط المباشر أو غير المباشر لأقلية من الدول الأعضاء . ان جميع الدول الأعضاء تهتم بقدر متساو باجتناب التبذير والبحث عن الفعالية لمنظومة الأمم المتحدة وبمحاولة التقليل من نفقاتها العامة . والبلدان النامية تعتبر الأمم المتحدة كآخر وسيلة للتعبير عن تعاون دولي حقيقي للبحث عن السلم وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ولهذا السبب ستسعى مجموعة السبعة والسبعين على الرغم من عدم تساهلها فيما يتعلق بالمبادئ الى التعاون بروح بناءة مع جميع الدول الأعضاء لتنفيذ مقررات الجمعية العامة .

٤٢ - وأعلن السيد بوزربيه أن مجموعة السبعة والسبعين لا يمكنها أن تؤيد تحديد معدل لنمو الميزانية على أساس تعسفي لا يراعي البرامج الناشئة عن الولايات التي حددتها الهيئات التشريعية . كما أن مجموعة السبعة والسبعين ستعارض بكل شدة أية محاولة تهدف الى انهاء اللجنة عن المشاكل الحقيقية لصالح اعتبارات عدم نمو الميزانية التي تهدف الى جعل عدم هذا النمو مبدأ دائما في الميزانيات المقبلة . ان مجموعة السبعة والسبعين لا تبحث عن الصدام ولا تريد أن تشل عمل المنظمة وتؤكد من جديد رغبتها الصامدة في مواصلة الحوار الحقيقي والبناء من أجل المصلحة المتبادلة لجميع الأطراف .

٤٣ - الرئيس : لفت النظر الى أن ممثل الجزائر قد تحدث أثناء كلمته مرارا بصفته رئيسا لمجموعة السبعة والسبعين .

رفعت الجلسة في منتصف النهار